المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/09/2015

Le CNDH veut permettre aux organisations inter-gouvernementales de participer à l'observation des élections

POLITIQUE - Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) propose, dans son dernier mémorandum, d'amender la loi 30.11 relative à l'observation des élections afin que les Organisations intergouvernementales (OIG) puissent participer à l'observation des élections.

Jusque-là, la loi 30.11, adoptée en 2011, autorise trois catégories d'organisations à observer les élections:

Les institutions nationales habilitées en vertu de la loi à accomplir les missions d'observation électorale.

Les associations actives de la société civile reconnues pour leur sérieux dans leur action en matière des droits de l'homme

Les organisations non-gouvernementales étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections.

Les OIG, définies comme étant des organisations créés par plusieurs Etats (à l'instar de l'ONU, la Cour pénale internationale ou le Conseil de l'Europe, et dotées de pouvoirs définis par des traités internationaux) sont quant à elle exclues de l'observation des élections.

A travers cette recommandation, le CNDH espère que "le gouvernement amendera la loi 30.11 pour y inclure cette catégorie, dans l'espoir d'élargir le champ de l'observation des élections", nous explique le secrétaire général du CNDH Mohamed Essabbar.

Le mémorandum incluant cette recommandation a été présenté au chef du gouvernement il y a une semaine, indique le même interlocuteur, qui ajoute que le CNDH n'a pas encore reçu de réponse de la part du du cabinet du chef du gouvernement.

Le groupe parlementaire du PJD avait proposé, une première fois en 2011, puis en 2014, d'amender la loi 30.11 afin d'inclure les OIG parmi les organisations habilitées à observer les élections. L'amendement a été refusé à deux reprises par le ministère de l'intérieur, qui, pourtant, a autorisé des observateurs du Conseil de l'Europe à contrôler les élections législatives de 2011.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/03/10/cndh-elections_n_6837990.html

Women's engagement in historic elections to be documented:

Gender Election Observation Mission (GEOM) deploys to Morocco for the 4 September Elections

In response to an invitation by the National Human Rights Council of Morocco (CNDH), a Gender Election Observation Mission (GEOM) team has deployed led by Gender Concerns International to observe Friday's nation-wide municipal elections from a gender perspective. This deployment of female international observers to train and work with national observers follows Gender Concerns International's success in its 2011 Morocco election observation mission. An election observation report with recommendations for gender-based electoral reforms will be published based on collective data compiled by observer teams.

Gender Concerns has been providing gender-focused consultations in training sessions held by the CNDH – the acting national election commission – for more than 1,200 national observers in July and August leading up to the election date. Observing electoral processes through a gender lens with standards of objectivity and neutrality are key elements of the GEOM, as it focuses on women's democratic participation as voters, candidates, electoral officials and newly-elected political leaders.

Head of Mission Ms. Sabra Bano said "Gender Concerns International is honoured to be an active part of this historic event by observing the first elections of this type in the country. This vote will be crucial as citizens choose their new Councils to the regions and municipalities". The GEOM will gauge progress made in the sphere of women's rights since the last Morocco elections held in 2011, as well as provide a significant opportunity for women in Morocco to participate in the political structures that will shape future economic and social reforms. Gender Concerns recognises the importance of mainstreaming gender participation in electoral processes to benefit civil society and to function as a vital component of capacity building in state institutions.

This project promoting women's governance at local levels is supported by the Embassy of the Netherlands to Morocco. Based in The Hague, the Netherlands, Gender Concerns works with women globally in claiming their role as "agents of change", and is active in countries including Afghanistan, Pakistan, Tunisia, Egypt, Libya, and Myanmar. Gender Concerns has conducted previous Gender Election Observation Missions in Pakistan (2013 & 2008), Libya (2012) and Tunisia (2011 & 2014).

http://www.genderconcerns.org/article.php?id_nr=4076&id=Gender%20Election%20Observation%20Mission%20(GEOM)%20deploys%20%20to%20Morocco

العدد: 2773 الخميس 2015/09/03
المساء
حوادث
www.almassaepress.com
14

هذا الخبر

تعرض مرشح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسن حميرة، مساء يوم الاثنين الماضي بحي السي لخضر بوجدة، لاعتداء شنيع حين تواجده بملحقة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المخصصة للحملة الانتخابية من طرف مجموعة من المنحرفين. إلا أنه تسلم هذه الملحقة من عملية الحملة الانتخابية من طرف بعد معاينة مخلفات هذا الاعتداء، اجتمعت الكتابة الإقليمية تخريب ممنهج وتدارست الموضوع من جميع جوانبه، وعبرت عن إدانتها الشديدة للاعتداء ضد مرشحها من طرف من أسمتهم بـ«مرتزقة الحرار»، وتنديدها بالأعمال المهمجية والوسائل غير المشروعة المستعملة في الحملة الانتخابية بالاعتماد على منحرفين و ذوي سوابق.

وخلص بيان المكتب الإقليمي لحزب الوردة بوجدة الذي تم استصداره بالمناسبة إلى مواصلة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حملته النظيفة للإقناع بمبادئه ومواقفه و نصاعة لائحته ووسائله الشفافة وبرنامجه الانتخابي، منشائلا عن علاقة هؤلاء بالعملية الانتخابية و العمل السياسي بصفة عامة، محملا المسؤولية الكاملة للسلطات العمومية في السهر على سلامة مرشحيها.

اتهمتهم بـ«التواطؤ» في القضية واشتكتهم إلى مجلس حقوق الإنسان

2773/14

اعتداءات على منزل مواطنة تضع رجال شرطة في قفص الاتهام

فاس: لحسن والنيعام

علمت «المساء» أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دخل على خط اتهامات وجهتها مواطنة في مدينة سيدي قاسم، لرجال شرطة يعملون في دائرة أمنية بذات المدينة، وذلك على خلفية نزاع متكرر تحول بحسب المشتكية إلى هجوم على منزلها، ما أدى إلى إلحاق أضرار بها عاينها مفوض قضائي في محضر رسمي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر لجنته الجهوية، التمس من وكيل الملك بابتدائية سيدي قاسم فتح تحقيق في الاتهامات التي وجهتها الجيلالي منية لعناصر أمن في الدائرة الأمنية الثانية للمدينة قالت إنهم قاموا باستغلال عملهم لـ«التوطؤ» في قضية هذا النزاع، بينما وصلت شكايات المتضررة إلى أكثر من 7 شكايات.

الجيلالي منية القاطنة بزنقة 50 رقم المنزل 26 بمنطقة المرس بإقليم سيدي قاسم، أوردت في شكاياتها، أنها ضحية اعتداءات متكررة رفقة شقيقها. وتحدثت على أن المتهمين ليسوا سوى أقارب من عائلتها، يجاورون منزلها. وكتبت بأن التهديدات التي ظلت تتلقاها وصلت حد التهديد باغتصابها، ما أثر على استقرارها النفسي، والحق أضرارا بعملها.

واتهمت رجال الشرطة بالدائرة الأمنية التي تتبع لها بعدم تفعيل الإجراءات الضرورية في مثل هذه الحالات. وطالبت الجيلالي منية من الوكيل العام لاستنافية القنيطرة، ووكيل الملك بابتدائية سيدي قاسم بإعطاء تعليمات لرجال الشرطة لإعادة فتح التحقيقات في شأن هذه الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها والتي وصلت إلى حد لا يطاق بحسب تعبيرها، ومنها اعتداءات بالرشق بالحجارة.

وأشار محضر مفوض قضائي إلى أضرار عاينها في واجهة المنزل الذي تقطن فيه المشتكية، وأكدت الضحية بأنها أصبحت تجد صعوبة في فتح الباب وإغلاقه، وصرحت للمفوض القضائي بان جيرانها هم من قاموا بالاعتداء عليها ليلا ودفعوا الباب بقوة وعنف حتى دخلوا وسط المنزل. وأصبحت المشتكية تعيش وضعية نفسية صعبة، بسبب الرعب الناجم عن الخوف من اعتداءات أخرى، كما تقول في رسالة موجهة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

نساء المغرب تدعو إلى الإسراع بإيداع أدوات الانضمام لـ"سيداو"

1/5108

أمال المنصوري

تلقت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بارتياح خبر نشر المصادقة على مشروعي القانون المتعلقين بالموافقة على البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الجريدة الرسمية بتاريخ 17غشت 2015 ليتم مبدئيا استقبالهما في المنظومة التشريعية الداخلية، بعد المصادقة عليه في البرلمان يوم الثلاثاء 7يوليوز.2015

ثمنت الجمعية، تحقيق أحد أهم مطالب الحركة النسائية واعتبر أن هذه الخطوة الإيجابية تستجيب للحملات الإقليمية والوطنية التي خاضتها الجمعيات النسائية منذ سنوات سواء في إطار تحالف "مساواة دون تحفظ" أو من خلال رسائلها المفتوحة وبياناتها وتقاريرها الموازية ونداءي الرباط الأول والثاني من أجل رفع التحفظات والانضمام للبروتوكول الاختياري.

وأضافت الجمعية، أن هذه الخطوة من شأنها تعزيز استكمال الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان الذي طالما عبر عنه المغرب في مجموعة من المحطات وأدرجه في تقاريره سواء أمام هيئات المعاهدات أو المساطر الخاصة.

في السياق ذاته، دعت الجمعية،الحكومة إلى الإسراع بإيداع أدوات الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ليدخل الانضمام للبرتوكول حيز التنفيذ، كما تدعوها أيضا إلى رفع باقي التصريحات التفسيرية التي لازالت موضوعة على بعض مقتضيات اتفاقية سيداو، لاسيما التصريح الموضوع على الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر والتصريح على الفقرة الثانية من المادة الثانية، وتؤكد على أن الانضمام للبروتوكول الاختياري يحتم على المغرب إصلاح كل القوانين التمييزية ووضع الآليات ذات الصلة والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالنهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وجعل المساواة حقا وممارسة للنساء والرجال دون أدنى تحفظ.

من جهته، فقد سبق و أن نوه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمصادقة مجلس النواب على كل من مشروع قانون رقم 125-12بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومشروع قانون رقم 126-12بالموافقة على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و اعتبره خطوة حاسمة على درب استكمال مسار الانضمام إلى هذين البرتوكولين. معتبرا أن توطيد المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان سيمكن من تقوية سبل الانتصاف على المستوى الوطني في تكامل مع الوسيلة الجديدة المفتوحة بمقتضى البروتوكولين الاختياريين.

وأوضح المجلس، أن الانضمام إلى البرتوكولين الاختياريين المذكورين يشكل إعمالا لالتزام متخذ في المجلس الوزاري ل 9سبتمبر 2011، مضيفا أنه تم تأكيد هذا الالتزام في مذكرة شفوية بتاريخ 6مايو 2013موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من طرف البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وأشار إلى أن المغرب يصبح بذلك البلد 107الطرف في البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و الدولة 116 الطرف في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

لاتحاد الأوروبي يرغب في زيارات تفقدية للأوضاع بسجون المملكة

خالد ملوك

أعلنت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، أن الاتحاد الأوروبي " "UEيعبر عن انزعاجه بخصوص وضعية المعتقلين بسجون المغرب، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد تدخل للمطالبة بفتح تحقيق في وفاة الشاب محمد الأمين هيدالة، بالصراء، قصد معرفة ظروف دخوله مستشفى الحسن الثاني بأكادير، حيث وافته المنية متأثرا بجروح أصيب بها.

وتعهدت فيديريكا بالرد على تدخلات 53 نائبا بالبرلمان الأوروبي حول قضية الناشطة الانفصالية، تكبر هدي، التي تخوض حاليا إضرابا قبالة مقر مندوبية الحكومة المركزية لمدريد بأرخبيل الكناري للمطالبة بتسلم جثة نجلها بغية إخضاعها لعملية تشريح ثانية لتحديد "أسباب الوفاة"، مردفة بأن الاتحاد الأوروبي ضد الإفلات من العقاب في حالات الاعتداءات الجسدية على السجناء.

وتابعت المفوضة العليا للسياسة الخارجية، في ردها عن سؤال تقدمت به النائبة عن حزب اليسار الموحد الإسباني بالبرلمان الأوروبي، بالوما لوبيث، حول وفاة المسمى قيد حياته محمد الأمين هيدالة، أنها دعت السلطات المغربية إلى "الوفاء بالالتزامات الدولية بشأن ملف حقوق الإنسان"، كما طالبتها بـ"السماح للمنظمات غير الحكومية بتفعيل زيارات تفقدية لمختلف المؤسسات السجنية بالمملكة".

وأضافت المتحدثة أنها التمست من سلطات المملكة، في مناسبات عدة، السماح للوفود بزيارة مناطق بالصحراء، مؤكدة أن المفوضية العليا للشؤون الخارجية وكذا مندوبية " "UEبالرباط في تواصل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي طالب بدوره الجهات المعنية، خلال زيارته لمدينة العيون، بالاهتمام بقضية وفاة هيدالة، مع ضرورة فتح تحقيق قضائي.

وعبرت النائبة بالوما لوبيث عن ارتياحها من موقف المفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية بخصوص "قضية هدي"، فيما قللت من تأثير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرة إياه بـ"غير الكافي"، كما طالبت بإلغاء الاتفاقيات التجارية مع المغرب، وبـ "اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص الانتهاكات الخطيرة بالصحراء"، وفق تعبيرها.

وانتقدت النائبة الإسبانية ذاتها، المعروفة بمواقفها المساندة للطروحات الانفصالية بشأن المغرب، تعامل الحكومة المركزية لمدريد مع قضية الناشطة الانفصالية هدي، لاسيما أن قوات الأمن الإسبانية منعتها من التظاهر بالساحة المحاذية لقنصلية المغرب العامة بـ"لاس بالماس"، خاصة بعدما تعرضت بنايتها لاقتحام نفذه نشطاء للبوليساريو بمعية مساندين إسبان.

http://www.hespress.com/orbites/275789.html

الصبار: شطبنا على ملاحظين للانتخابات بسبب ترشحهم أو دعهم لأحزاب

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.. تصريح محمد الصبار (فيديو)

محمد محلا

علم موقع ''كيفاش'' من مصدر مطلع أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تحقق في قضة تورط ملاحظ للانتخابات في مدينة ميضار بشبهة دعم حزب سياسي، وهو ما أفقده الأهلية كملاحظ.

المصدر نفسه أوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشرف على اللجنة المذكورة، طالب بتقرير مفصل عن حالة الملاحظ، كما راسلته من أجل الرد على الاتهامات الموجهة إليه.

ونشر المعني بالأمر تدوينات على حسابه الفايسبوكي الشخصي يهاجم فيها مجموعة من الأحزاب السياسية، فيما تفادى انتقاد حزب آخر.

وفي اتصال لموقع ''كيفاش'' بمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، نفى علمه بهذه الحالة بالضبط، لكنه كشف أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اتخذت مجموعة من الإجراءات في حق ملاحظين ثبت تورطهم في مجموعة من الخروقات.

وأضاف الصبار أن اللجنة ستصدر تقريرا مفصلا عن هؤلاء الملاحظين غير المحايدين، والذين إما شاركوا في حملات انتخابية لأحزاب، أو حتى ترشحوا مع بعض الهيآت السياسية.

http://www.kifache.com/76117

الصبار: شطبنا على ملاحظين للانتخابات بسبب ترشحهم أو دعهم لأحزاب

محمد محلا

علم موقع ''كيفاش'' من مصدر مطلع أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تحقق في قضة تورط ملاحظ للانتخابات في مدينة ميضار بشبهة دعم حزب سياسي، وهو ما أفقده الأهلية كملاحظ.

المصدر نفسه أوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشرف على اللجنة المذكورة، طالب بتقرير مفصل عن حالة الملاحظ، كما راسلته من أجل الرد على الاتهامات الموجهة إليه.

ونشر المعني بالأمر تدوينات على حسابه الفايسبوكي الشخصي يهاجم فيها مجموعة من الأحزاب السياسية، فيما تفادى انتقاد حزب آخر.

وفي اتصال لموقع ''كيفاش'' بمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، نفى علمه بهذه الحالة بالضبط، لكنه كشف أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اتخذت مجموعة من الإجراءات في حق ملاحظين ثبت تورطهم في مجموعة من الخروقات.

وأضاف الصبار أن اللجنة ستصدر تقريرا مفصلا عن هؤلاء الملاحظين غير المحايدين، والذين إما شاركوا في حملات انتخابية لأحزاب، أو حتى ترشحوا مع بعض الهيآت السياسية.

http://www.marocpress.com/kifache/article-584497.html

معتقل صحراوي سابق يواصل اضرابه عن الطعام امام مجلس اليزمي

اكد المختطف الصحراوي السابق أمهمد مخلوف ، المعتصم امام المجلس الوطني لحقوق الإنسان مند أشهر، انه غير معني بالاتفاق الذي عقدته تنسيقية ضحايا سنوات الرصاص مع مجلس اليزمي.

و اكد مخلوف في تصريح ل"زووم بريس" أنه يتشبث بالحل الوطني و يرفض أي تسوية في إطار محلي كما أعلن عن ذلك مند أيام . كما اوضح مخلوف انه مستمر في الاضراب عن الطعام حتى تلبية مطالبه.

و جاء رفض ما اقترح عليه حتى الآن ا لعدم تلبية المجلس لعدد من المطالب التي تقدمت بها عائلة المختطف الصحراوي الراحل : مخلوف محمد سالم ولد لعبيد ولد حمى الذي تعرض إلى عملية اختطاف واختفاء قسري بتاريخ:25/11/1975 بالسمارة.

و كانت عائلة مخلوق قد ادانت مند بدئ الاعتصام " المقاربة الحقوقية التي ينهجها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في لجنة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة سابقا خاصة الشق المتعلق بالتعويض الفردي، و الهادفة إلى سياسة الكيل بمكيالين مثال: تعويض ضحايا ما يسمى " انتهاكات حقوق الإنسان، محتجزي جبهة البوليساريو و الجزائر" و عدم تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب تحت مبرر خارج الآجال القانوينة".

يذكر ان مخلوف مهمد هو مستشار سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط و إطار سابق مساعد ومؤقت بالمكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بورزازات و ابن المختطف مخلوف محمد سالم ولد لعبيد ولد حمى.

http://www.zoompresse.com/news7671.html

عبد القادر ازريع: إشراف المجلس الوطني على الانتخابات اعطاها نفسا

https://www.youtube.com/watch?v=nPrZsv4Ntjg

http://bledna.com/2015/09/podcasts-bledna/90736.html

Affaire Lamine Haidalla :Mogherini rappelle que le CNDH a déjà recommandé une enquête

La Haute représentante de l'Union européenne pour les affaires étrangères, Federica Mogherini a rappelé que le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) au Maroc, a déjà recommandé l'ouverture d'une enquête dans la mort, le 8 février dernier à l'hôpital de Laâyoune de Mohamed Lamine Haidalla.

L'UE « exprime avec régularité sa préoccupation pour la situation des reclus dans les prisons marocaines », a déclaré la représentante de l'UE, en rappelant que le CNDH a déjà recommandé l'ouverture d'une enquête « sur les conditions d'admission à l'hôpital de Mohamed Lamine Haidalla et sur le protocol médical suivi en vue de vérifier d'éventuelles déficiences du système ».

Selon la presse, Mohamed Lamine Haidalla, 21 ans, avait été poignardé et lapidé le 31 janvier suite à une rixe avec deux employés d'un magasin de couture.

Sa maman, Takbar Haddi avait indiqué que son fils n'aurait pas reçu l'attention nécessaire de la police.

Le consulat marocain à Tenerife (îles Canaries), avait proposé à la famille de rapatrier le corps de Haidalla, mais la mère refusait tant que les autorités « ne réalisent pas d'autopsie, n'enquêtent pas ou ne punissent pas les coupables ».

Face au refus de sa mère, les autorités à Laâyoune ont pris en charge l'inhumation, le 22 février, du défunt sur ordre du parquet général.

Selon « Europa Press », Federica Mogherini s'est engagée à répondre « le plutôt possible » à la déclaration de 53 députés du parlement européen en soutien à Takbar Haddi qui avait observé une grève de la faim de 36 jours devant le consultat du Maroc en Grande Canarie.

http://www.barlamane.com/fr/affaire-lamine-haidalla-mogherini-rappelle-que-le-cndh-a-deja-recommande-une-enquete/

اعتداءات على منزل مواطنة تضع رجال شرطة في قفص الاتهام

علمت «المساء» أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** قد دخل على خط اتهامات وجهتها مواطنة في مدينة سيدي قاسم، لرجال شرطة يعملون في دائرة أمنية بذات المدينة، وذلك على خلفية نزاع متكرر تحول بحسب المشتكية إلى هجوم على منزلها، ما أدى إلى إلحاق أضرار بها عاينها مفوض قضائي في محضر رسمي. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر لجنته الجهوية، التمس من وكيل الملك بابتدائية سيدي قاسم فتح تحقيق في الاتهامات التي وجهتها الجيلالي منية لعناصر أمن في الدائرة الأمنية الثانية للمدينة قالت إنهم قاموا باستغلال عملهم لـ«التوطؤ» في قضية هذا النزاع، بينما وصلت شكايات المتضررة إلى أكثر من 7 شكايات.

الجيلالي منية القاطنة بزنقة 50 رقم المنزل 26 بمنطقة المرس بإقليم سيدي قاسم، أوردت في شكاياتها، أنها ضحية اعتداءات متكررة رفقة شقيقها. وتحدثت على أن المتهمين ليسوا سوى أقارب من عائلتها، يجاورون منزلها. وكتبت بأن التهديدات التي ظلت تتلقاها وصلت حد التهديد باغتصابها، ما أثر على استقرارها النفسي، وألحق أضرارا بعملها.

واتهمت رجال الشرطة بالدائرة الأمنية التي تتبع لها بعدم تفعيل الإجراءات الضرورية في مثل هذه الحالات. وطالبت الجيلالي منية من الوكيل العام لاستنافية القنيطرة، ووكيل الملك بابتدائية سيدي قاسم بإعطاء تعليمات لرجال الشرطة لإعادة فتح التحقيقات في شأن هذه الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها والتي وصلت إلى حد لا يطاق بحسب تعبيرها، ومنها اعتداءات بالرشق بالحجارة.

وأشار محضر مفوض قضائي إلى أضرار عاينها في واجهة المنزل الذي تقطن فيه المشتكية، وأكدت الضحية بأنها أصبحت تجد صعوبة في فتح الباب وإغلاقه، وصرحت للمفوض القضائي بأن جيرانها هم من قاموا بالاعتداء عليها ليلا ودفعوا الباب بقوة وعنف حتى دخلوا وسط المنزل. وأصبحت المشتكية تعيش وضعية نفسية صعبة، بسبب الرعب الناجم عن الخوف من اعتداءات أخرى، كما تقول في رسالة موجهة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.zegpress.com/2015/09/03/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%B9-%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9/

« Appeler au boycott des élections n'est pas illégal »

« Appeler au boycott des élections n'est pas illégal », **rappelle le CNDH au ministère de la Justice et de l'Intérieur**

ELECTIONS- Dans un courrier adressé aux ministères de l'Intérieur et de la Justice, dont le HuffPost Maroc détient copie, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a réagi à « l'arrestation » ou « la poursuite » de plusieurs citoyens pour avoir « appelé à boycotter les élections du 4 septembre ou avoir distribué des tracts appelant à ce boycott » dans plusieurs régions du Maroc.

Le CNDH a ainsi rappelé dans ledit document que « la Constitution reconnait les conventions internationales des droits humains et les prend comme référence », garantissant « à tout organisme et à toute personne d'exercer et d'exprimer sa liberté d'opinion à travers tous les moyens légaux et pacifiques ».

« Il n'existe aucun texte de loi qui incrimine ce genre d'actions (l'appel au boycott des élections, ndlr) », souligne le courrier qui rappelle que le CNDH a déjà insisté, dans un rapport publié suite à l'observation des élections législatives de 2011, sur la nécessité de « considérer les rassemblements et les différents moyens d'expression appelant au boycott comme conformes aux dispositions de la loi sur les libertés individuelles ».

Le CNDH a, de ce fait, appelé les ministères de la Justice et de l'Intérieur à « ordonner aux services qui leur sont affiliés de respecter la loi et de réagir de manière légale aux différentes positions lors de la campagne électorale ».

Depuis le début de la campagne électorale, plusieurs vidéos et photos de militants arrêtés par les autorités ont été publiées sur les réseaux sociaux. La plupart d'entre eux ont été relâchés après avoir subi des interrogatoires. Parmi eux, l'ex présidente de l'Association marocaine des droits humains (AMDH) Khadija Riyadi, qui a été arrêtée le 25 août dernier au quartier Akkari à Rabat, alors qu'elle distribuait des tracts appelant au boycott des élections en compagnie de membres du parti Al-Nahj al-Dimocrati qui boycotte les élections.

De nombreuses personnalités politiques ont réagi sur les réseaux sociaux, défendant le droit au boycott. Parmi elles, Salaheddine Mezouar, ministre des Affaires étrangères, ou encore Khadija Rouissi, députée PAM.

http://monasso.ma/117565-appeler-au-boycott-des-elections-nest-pas-illegal